

محاضرات مادة الفكر السياسي الإسلامي المعاصر/المرحلة الرابعة/ قسم العلوم السياسية^(١)

أ.د. هادي مشعان ربيع

عنوان المحاضرة : السيادة في الفكر الاسلامي المعاصر

.....

مفهوم السيادة

طرح الفكر الاسلامي المعاصر تصوره لمسالة السيادة التي يعدها البعض

احد المقومات التي تركز عليها السلطة السياسية والتي تشير الى الاستقلال

في اتخاذ القرارات وبانتفاء اية مؤثرات خارجية او داخلية على السلطة .

وتشير السيادة بمفهومها العام الى مجموعة الاختصاصات التي تنفرد بها السلطة

السياسية في الدولة وتجعل منها سلطة امره عليا، ومن بين هذه الاختصاصات قدرتها على

فرض ارادتها على غيرها من الهيئات والأفراد.

وهناك من يقرن السيادة بصاحب السلطة التي يراها تتجسد في الامة فيعرفها على انها "

السلطة التي تمتلكها الامة في سن ما تشاء من القوانين وتنفيذها وتنظيم شؤونها الداخلية على ان

لا تكون خاضعة في شؤونها الخارجية لغير القيود التي ارتضتها بمحض ارادتها.

وعلى ذلك تتميز السيادة بان لها مظاهر وخصائص عديدة ، يمكن تحديدها بمظهرين

بارزين هما :

١ - مصادر المحاضرة:

١- ابراهيم محمد زين ، السلطة في فكر المسلمين ، (الخرطوم : الدار السودانية للكتب ، ١٩٨٣) ، ص ١٧
- أمل هندي كاطع ود. خليل مخيف الربيعي، الفكر السياسي الاسلامي المعاصر، بيروت ، دار السنهوري،
٢٠١٩ ص ١٨-٢٤.

- **مظهر داخلي** : ويتمثل في حرية الدولة في التصرف في شؤونها الداخلية وفي تنظيم مرافقها العامة ، وفي فرض سلطانها على كافة اجزاء اقليمها من اشخاص وممتلكات .

- **مظهر خارجي** : ويتمثل في استقلال الدولة بادرارة علاقتها الخارجية بدون ان تخضع في ذلك لاية سلطة عليا وتتجسد خصائص السيادة في الاطلاقية والشمولية والدوام وعدم الانقسام.

وكانت السيادة تعبيراً وفكرة قد نشأت في اوربا في ضوء معطيات معينة وفي خضم الصراعات التي نشبت بين الاباطرة والكنيسة، والصراع بين الهيئات الحاكمة والشعوب الاوربية لفترات تاريخية متعاقبة .

اما الفكر الاسلامي المعاصر فان تعبير السيادة يتحدد مدلوله ومعناه والجهة التي تستند اليه باعتبار مضمونها اللغوي من حيث كونها تعني السمو والعلو والرفعة وهذي المعاني لا تنصرف ولا تتوجه في المجتمع الاسلامي إلا الى الشرع وحده وما يستنبط من احكام عامة .

فالشرع هو الذي يحكم في علاقة الافراد بعضهم وتنظيم ارادة الامة والافراد ، ويخضع له الحاكم والمحكوم في المجتمع الاسلامي ، ويقترب من معنى السيادة في الشريعة الاسلامية معنى الحاكمية او الحكم، فيما يراد به تقرير الامر وعملية التشريع للمجتمع بتوجيه الاوامر والنواهي .

موقف الفكر الاسلامي المعاصر من السيادة :

انقسم الفكر الاسلامي في معالجة لفكرة السيادة الى تيارين رفض الاول الاخذ بها معتقداً ان لها كباقي الافكار الوافدة ، سمات وحقائق الفكر الغربي التي تتعارض مع المنظومة الفكرية والقيمية الاسلامية ،بينما نادى التيار الثاني بإمكانية الاستعانة بهذه الفكرة وادراجها في

سياق الدعوة الى الاسلام وتقديمها باطر التصورات الاسلامية لتكون اداة تعبير عن المعنى المقصود بكل ابعاده الاسلامية .

١ - الرافضون لفكرة السيادة :

عبر هذا التيار عن رفضه لفكرة السيادة واستند في دعواه لحجج عديدة منها :

أ- تباين الظروف التي ادت الى ظهور السلطة لدى كل من المجتمع الاسلامي والغربي ، لان الافكار والنظريات حول السلطة والسيادة لدى الغرب وضعية وليست دينية خلافاً للرؤية الاسلامية للسلطة ، ولان الاسلام ينطلق من كونه منهجاً الهيا شاملاً لكل نواحي الحياة المادية والروحية ، الفردية والاجتماعية ، ولذلك اخذت السلطة حيزاً من اهتماماته واكد على وجوبها كوسيلة لتنفيذ شريعته وتطبيق احكامه .

ب- ان نظرية السيادة نظرية حديثة استنبطها رجال الفقه الفرنسي القدامى اثناء فترة كفاح الملوك من اجل استقلالهم الخارجي ازاء الامبراطور والبابا ومن اجل اقرار سلطتهم داخل المملكة ازاء الحاكم والإقطاعيين ، بينما نجد ان السلطة الاسلامية قد ظهرت عقب الهجرة النبوية الى المدينة المنورة التي اصبحت قاعدة الدولة الاسلامية الجديدة والتي ترأسها رسول الله "ص" فهو قائد المسلمين واما مهم كما انه نبيهم ورسول الله اليهم .

ج- ان نظرية السيادة باطارها الحديث لم تظهر الا بعد انتصار السلطة الزمنية على السلطة الدينية ممثلة بالكنيسة فوجدت فكرة العلمانية عندما فصل الدين عن الدولة واصبحت السلطة السياسية في الغرب تتمتع بحرية مطلقة في وضع التشريعات ، اما في الاسلام فالنظام سابق على الدولة وهي ملزمة به حتما في كل امورها .

د- ان الدعوة الى نفي السيادة لدى الفكر الاسلامي المعاصر مبعثه ايضاً وجود نظرية متكاملة في السلطة تقوم اسسها من التصور الاعتقادي الاسلامي الذي لايجيز الخضوع المطلق

الا " الله " ويؤكد على وحدة الاصل البشري ، وان الحاكم ليس مشرعاً بل هو منفذاً للشرعية الالهية باستثناء التشريعات التي توضع لمواجهة المتغيرات التي اجتاحت الحياة بجميع جوانبها .

هـ - ان ماتعرضت له نظرية السيادة من انتقادات من قبل الغربيين انفسهم ، جعل بعض الاسلاميين لا يهتمون بها ولا يعدوها من اسس النظرية الاسلامية وركن من اركان الدولة وعناصرها .

٢ - المؤيدون لفكرة السيادة :

يرى هذا التيار انه لا بأس بالآخذ بمفهوم السيادة شرط عدم تطبيق هذا المفهوم وفق التصور الغربي وبكل مفاهيمه وتصوراته بل النظر اليه بقيم الاسلام ومعاييره فالسمة الربانية التي اتسم بها الدين الاسلامي والتي انطلقت من حاكمية "الله" في الوجود قد استهدفت انصراف البشر الى تفاصيل اعمال الحضارة وتكوين مؤسساتها بكفاءة ودراية في التطبيق .

ومن تلك الاعمال الاطار السياسي الذي تكامل بعد الهجرة عندما توفر عنصر الاقليم واصبح للمسلمين ارض يأمنون لها، وبرز عنصر السلطة السياسية التي يراسها النبي "ص" والتي كانت مستقلة تمام الاستقلال عن كل القوى السياسية الخارجية انذاك كالإمبراطوريتين الفارسية والرومانية.

ان طابع الاستقلال الذي اتسمت به الدولة الاسلامية كما طار ذاتي له سلطته المستقلة ، حفز المفكرين الاسلاميين بادراك النظرية الاسلامية لفكرة السيادة وان اختلفوا في مصدر هذه السيادة.

مصدر السيادة : يطرح في الفكر الاسلامي المعاصر سؤال مهم عن مقر السيادة، او من هو

صاحب السيادة بالمعنى الدستوري الحديث في الدولة الاسلامية ؟

اذ الاجابة من هذا التساؤل افرزت اراءً اسلامية عديدة منها :

١- ذهب العديد من الباحثين والمفكرين الاسلاميين المعاصرين الى ان السيادة هي "الله" تعالى فاليه يستند القانون الالهي الذي يحكم سلوك الامة ، فان "الله" هو مصدر السلطة وارادته المتجلية في القران الكريم هي الحاكمة .

ان القول بان "الله" سبحانه هو مصدر السيادة لانه ينفرد بالالوهيه والربوبية ، ويستوجب لتحقيق حاكمية "الله" اليات وسبل تؤمن بتنفيذ الشرع باحكامه وتطبيق قواعده والعمل بها . هذا فضلاً على ان القول بالحاكمية الالهية دون بيان احكامها تخلق التصور بانه الدولة الاسلامية دولة دينية ثيوقراطية ، وذلك لا يتواءم مع طبيعة الحكم في الاسلام لان منصب الحاكم وصاحب السلطة في المنظور الاسلامي ليس منصباً اليها مقدساً وانما وظيفة اعتيادية انسانية من وظائف المجتمع الاسلامي.

٢- يؤكد معظم المفكرين الاسلاميين على ان السيادة في الدولة الاسلامية يعود للامة مادام رئيس الدولة يستمد سلطانه من الامة ممثلة بأهل الحل والعقد ، ويعتمد في بقاء هذا السلطان على ثقتهم به ونظره في مصالحهم كما ان للامة حق خلعه، ويؤكد احد الباحثين بان " المسلمين هم اول امة قالت بان الامة هي مصدر السلطات".

وقد ترد بعض الملاحظات على هذه الاراء ، فالقول بان الامة هي مصدر السلطات يجعل للامة السلطة والارادة العليا وهذا الامر يتنافى مع طبيعة النظام السياسي القائم على علوية سلطة الشريعة ، كما ان هذه النظرية تستند الى المرجعية الغربية والتي جعلت قرارات السلطة وافعالها خاضعة لميول الافراد ، بعكس الاسلام حيث ان الخطاب الاسلامي هو الذي ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم . فالشرع هو الذي يتحكم في علاقة الافراد بعضهم بعض وتنظيم ارادة الامة والافراد ويخضع له الحاكم والمحكوم في المجتمع الاسلامي .

٣- يذهب الرأي الثالث الى القول بالسيادة المزدوجة ، فمن جهة يقرر ثبوت السيادة "لله" سبحانه ، الا انه وبموجب عهد الاستخلاف قد جعل الامة هي المكلفة بتحقيق هذه السيادة هذا ضمن اطار الشرع فتكون السيادة التي تمتلكها الامة هي سيادة مقيدة بالشرع اي ان صاحب السيادة في الدولة الاسلامية هي الامة فضلاً عن القانون او الشريعة الاسلامية.

ان هذا الرأي ينطلق ليعبر عن الاعتراف بالسيادة الالهية ، الا انه وطبقاً لعهد الاستخلاف فقد جعل البشر مستخلفين في الارض لعماريتها واحلامها واقامة شريعة "الله" فيها وتنظيم امور الناس عليها .